قضية مقتل الإعلامية شيماء جمال تعود لتشعل الأوساط... ما المستجدات؟

اعيدت قضية مقتل الإعلامية المصرية "شيماء جمال" على يد زوجها أيمن حجاج إلى الواجهة من جديد، حيث تقدمت مها أبو بكر محامية الدفاع عن جمال، الأربعاء، بدعوى تعويض قيمته 30 مليون جنيه ضد زوجها القاتل، بعد تأييد محكمة النقض حكم إعدامه في الواقعة.

وكانت محكمة النقض قد قررت في وقت سابق، تأييد حكم إعدام المتهمين أيمن عبد الفتاح، وحسين الغرابلي، في اتهامهما بإنهاء حياة الإعلامية شيماء جمال، ودفنها داخل إحدى المزارع في منطقة البدرشين.

ويشار إلى أن:"التحقيقات كانت أظهرت أن زوج المجني عليها، قرر التخلص منها بعد تهديدها له بإفشاء أسرارهما، ومطالبته بمبالغ مالية مقابل صمتها".

فعرض على المتهم الثاني (حسين الغرابلي معاونته في قتلها) مقابل مبلغ مالي.

وثم وضع الاثنان مخططا اتفقا فيه على استئجار مزرعة نائية لقتلها وإخفاء جثمانها في قبر يحفرانه. وبعد أن نفذا جريمتهما، أحرقا الجثة لإخفاء معالمها قبل دفنها.

وأشار المتهم في التحقيقات إلى أن:"زوجته المجني عليها كانت دائما تثير المشاكل معه، وكثرت طلباتها المالية في الفترة الأخيرة وتهديدها له في حالة عدم قدرته على سد احتياجاتها ونفقاتها المبالغ فيها بإعلان وإشهار زواجهما، نظرا لإخفاء زواجهما عن ذويه مما وضعه تحت ضغط بصفة دائمة، وأنها سبق وهددته في بداية زواجهما بتصوير مقطع فيديو لعلاقتهما الزوجية بالفراش".

وأوضحت التحقيقات أن:"المتهم تدرج في الوظائف وأصبح ذا منصب رفيع، واتسعت دائرة زملائه في العمل على ذات القدر، مما جعله عرضة لفقد تلك المكانة، ويهدد كيانه الوظيفي والأسري، فقرر وعقد العزم ونوى مع المتهم الثاني الذي تربطهما علاقة صداقة وتعاملات تجارية على إزهاق روحها، لإنهاء تلك المأساة التي يعيشها مستغلا حاجة شريكه إلى المال".

ويذكر أن:"تلك الجريمة كانت هزت الشارع المصري بعد اختفاء الراحلة لأيام في حزيران العام 2022، قبل أن تكشف التفاصيل".